

القرار 2629 (2022)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 9025 المعقودة في 29 نيسان/أبريل 2022

إن مجلس الأمن،

إنه يشيّر إلى قراره 1970 (2011) وجميع قراراته اللاحقة المتعلقة بليبيا، بما في ذلك القرارات 2259 (2015) و 2510 (2020) و 2542 (2020) و 2570 (2021)،

وإنه يعيد تأكيد التزامه القوي بعملية سياسية يقودها الليبيون ويتولون زمامها وتيسرها الأمم المتحدة لتهيئة سبيل لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية وطنية حرة ونزيهة وشاملة للجميع في ليبيا في أقرب وقت ممكن، وإنه يعرب في هذا الصدد عن تأييده للعملية الجارية لتيسير المشاورات بين الليبيين من أجل تهيئة الظروف والأوضاع لإجراء الانتخابات على أساس دستوري وقانوني، وإنه يشيّر إلى الجدول الزمني المبين في خارطة الطريق المنبثقة عن ملتقى الحوار السياسي الليبي ودور جميع المؤسسات ذات الصلة في إجراء الانتخابات،

وإنه يشيّر إلى أنه قرر، في قراره 2213 (2015)، أن الحالة في ليبيا لا تزال تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين،

1 - يقرر أن يمدّد حتى 31 تموز/يوليه 2022 ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بوصفها بعثة سياسية خاصة متكاملة لكي تنفذ الولاية المنوطة بها على النحو المبين في القرار 2542 (2020) والفقرة 16 من القرار 2570 (2021)؛

2 - يحيط علما بالاستعراض الاستراتيجي المستقل لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2021/716)، ويطلب إلى البعثة أن تنفذ توصياته، ويقرر أن يتولى قيادة البعثة ممثل خاص للأمين العام في طرابلس، يدعمه نائبان للممثل الخاص للأمين العام، ويهيّب بالأمين العام أن يعين على وجه السرعة ممثلا خاصا للأمين العام؛

3 - يطلب أن تقوم البعثة، في سياق تنفيذ توصيات الاستعراض الاستراتيجي، باستكشاف جميع الطرق الممكنة لزيادة الكفاءة وإعادة توزيع الموارد المتاحة، بسبل منها ترتيب الأولويات وإعادة تحديد المهام والموارد، حسب الحاجة وعند الاقتضاء؛



- 4 - **يهيب** بجميع الأطراف أن تمتنع عن اتخاذ أي إجراءات من شأنها أن تقوض العملية السياسية أو اتفاق وقف إطلاق النار في ليبيا المبرم في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020 والذي ينبغي تنفيذه على أكمل وجه، **ويشير** إلى أن التدابير المنصوص عليها في القرار 1970 (2011)، بصيغتها المعدلة بموجب قرارات لاحقة، تنطبق على الأفراد والكيانات الذين تقرر لجنة الجزاءات التابعة للأمم المتحدة أنهم يشاركون في أعمال تهدد السلام أو الاستقرار أو الأمن في ليبيا أو تعرقل أو تقوض النجاح في إنجاز عملية الانتقال السياسي في البلد، أو يقدمون الدعم لتلك الأعمال، بما في ذلك عن طريق عرقلة الانتخابات أو تقويضها؛
- 5 - **يشدد** على أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري في ليبيا **ويطالب** بأن تنقيد جميع الدول الأعضاء تقيدا تاما بحظر توريد الأسلحة المفروض بموجب القرار 1970 (2011)، بصيغته المعدلة بقرارات لاحقة؛
- 6 - **يطلب** إلى الأمين العام أن يوافي مجلس الأمن بتقرير عن تنفيذ هذا القرار كل 30 يوما، حتى 31 تموز/يوليه 2022؛
- 7 - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.